الموجز

تقدم حالة الغابات في العالم – في هذا الإصدار السادس – صورة عامة عن قطاع الغابات، إذ تؤمن آخر المعلومات عن الأنشطة والتطورات في قطاع الغابات. وتلقي المساهمات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية والأفراد بصفتهم الشخصية الضوء على التحديات والفرص المتصلة ببعض القضايا الرئيسية التي تفرض نفسها اليوم. واختيار تحقيق المنافع الاقتصادية من الغابات موضوعا لتقرير حالة الغابات في العالم ٢٠٠٥ ينطوي على إقرار بأن قيام قطاع الغابات على أسس اقتصادية سليمة يعد من المقتضيات الأساسية لحماية الوظائف البيئية والاجتماعية والثقافية لقطاع الغابات.

حالة قطاع الغابات والتطورات التي طرأت عليه

الموارد الحرجية

تقييم الموارد الحرجية العالمية حتى سنة ٢٠٠٥: تتولى منظمة الأغذية والزراعة نشر التقرير الرئيسي عن تقييم الموارد الحرجية في العالم حتى سنة ٢٠٠٥، في غضون النصف الثاني من السنة الجارية. ويركز هذا التقييم على الاتجاهات الرئيسية ويبني على العناصر الموضوعية للإدارة المستدامة للغابات المستنبطة من تطبيق المعايير والمؤشرات الإقليمية والإقليمية البيئية كإطار لكتابة التقارير. ومع التركيز الأخير على سبل المعيشة الريفية وتقاسم المنافع والأمن الغذائي وكيف يمكن للغابات أن تساهم في تحقيق هذه الأهداف، وسّعت المنظمة نطاق تقارير تقييم الموارد الحرجية لتشمل الأبعاد الاجتماعية والبيئية لقطاع الغابات وجوانبه الاقتصادية.

تقدير التغيرات التي طرأت على مخزون الكربون في الغابات: قد تؤدي التطورات التي اتضحت في المناقشات الدولية عن تغير المناخ إلى تغيير نطاق وتقنيات وأهمية حصر الموارد الحرجية في أنحاء العالم. ويشير تقرير حالة الغابات في العالم ٢٠٠٥ إلى أن جميع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ يجب أن يضعوا تقديرات لمخزون الكربون في غاباتهم وأن يقدموا تقارير بشأنها، وإلى أن بروتوكول كيوتو يتضمن تحديد قواعد إضافية لرصد مخزونات الكربون، وإلى أنه طبقاً للأحكام الخاصة بمشروعات امتصاص الكربون الواردة بالقسم الخاص بالتنفيذ المشترك أو آلية التنمية النظيفة بالبروتوكول، يجب رصد الكربون في مشروعات الغابات حتى يمكن إثبات الاستحقاقات.

الغابات الثانوية بالمناطق الاستوائية: على الرغم من أن الأرقام تتفاوت طبقاً للتعريف المستخدم، تشير التقديرات إلى أن الغابات التي تدهورت حالتها والغابات الثانوية بالمناطق المدارية بإفريقيا وأمريكا وآسيا كانت تغطي مساحة ٨٥٠ مليون هكتار في سنة ٢٠٠٢. وسوف يزداد الاعتراف بقيمة الغابات الثانوية (المُعرّفة هنا بأنها الغابات التي تتجدد بفعل العوامل الطبيعية بعد أن كانت نباتاتها الأصلية قد أصيبت بأضرار شديدة) في التخفيف من حدة الفقر، وتحسين الأمن الغذائي وتوفير الخدمات البيئية لو أن المعنيين بالغابات وصانعي القرارات أبرزوا أهميتها بدرجة أكبر مما هو حادث الآن.

الغابات والأشجار بالدول النامية الجزرية الصغيرة: تغطي الغابات في الدول النامية الجزرية الصغيرة ما يُقدر بنحو ٧٥ مليون هكتار، أو ٦٣ في المائة من مجموع مساحة أراضيها، وإن كان الغطاء الحرجي يختلف كثيراً فيما بين الدول. وعلى الرغم من أن إزالة الغابات قد خفت حدتها خلال العقد الماضي، فإن متوسط المعدل السنوي لإزالة الغابات مازال مرتفعاً في كثير من الدول النامية الجزرية الصغيرة. وتشمل الأسباب الرئيسية لذلك تحويل أراضي الغابات إلى أراض زراعية واستغلالها في إقامة مرافق البنية الأساسية مثل الطرق والموانئ ومشروعات الإسكان والتنمية السياحية. ومن ناحية أخرى، سجّلت بعض الدول زيادات في الغطاء الحرجي فيما بين سنة ١٩٩٠ وسنة ٢٠٠٠ وكان ذلك يرجع أساساً إلى عمليات إعادة التشجير. ويحدد تقرير حالة الغابات في العالم ٢٠٠٥ التحديات التي تواجه التنمية المستدامة للغابات في الدول

النامية الجزرية الصغيرة كما يحدد الفرص المتاحة أمام تنمية قطاع الغابات في المستقبل.

المصادر المبتكرة من المواد الخام اللازمة للصناعات في آسيا: توفر مزارع أشجار المطاط وجوز الهند والخيزران ونخيل الزيت وكذلك المخلفات الزراعية مصادر جديدة للمواد الخام المستخدمة في الصناعة في آسيا. ففي ماليزيا، على سبيل المثال، تُقدر صادرات منتجات خشب أشجار المطاط بنحو ١,١ مليار دولار سنوياً. وعلى الرغم من أن التصنيع التجاري للألياف المستخلصة من أشجار جوز الهند مازال يقتصر في معظمه على الاستهلاك المحلي، فإن بعض المنتجات المتخصصة تجد طريقها إلى بعض الأسواق المتخصصة كما أن التكنولوجيات الجديدة تساعد على التوسع في المنتجات الجديدة. وفي السنوات الأخيرة، أدى الطلب القوي على منتجات زيت النخيل ولب النخيل التي تستخدم في إنتاج أنواع من الأغذية والصابون ومواد التجميل إلى زيادة أسعار هذه الخامات مما أدى بدوره إلى التوسع في زراعة أشجار نخيل الزيت في آسيا. وقد مهدت التطورات التكنولوجية لاستخدام الخيزران بطرق مبتكرة، مثل تصنيع الألواح الخشبية. كذلك يستخدم قش أعواد القمح والأرز، بصفة خاصة، في تصنيع أنواع من الألياف غير الخشبية التي يستخدم معظمها في إنتاج اللب والورق.

التجارة الدولية في المنتجات الحرجية غير الخشبية: يتضمن تقرير حالة الغابات في العالم ٢٠٠٥ آخر النتائج التي توصلت إليها الدراسة التي تجريها المنظمة، حاليا، عن قيمة المنتجات الحرجية غير الخشبية في التجارة الدولية واتجاهاتها وتدفقاتها. ويشير التقرير إلى المشاكل المتعلقة بتجميع البيانات التجارية وإعدادها وتحليلها نظراً لعدم وجود اتفاق فيما بين البلدان أو الوكالات أو المؤلفين على المصطلحات الواجب استخدامها، وعلى المنتجات الحرجية غير الخشبية التي تدخل السوق كمكونات في منتجات مركبة، مما يجعل من الصعب تحديدها. وقد ارتفعت قيمة المنتجات الحرجية غير الخشبية في التجارة العالمية في الفترة ما بين ١٩٩٢ و٢٠٠٢ بمقدار مرة ونصف مرة. وقبل أن يصبح من الممكن الترويج للإتجار في المنتجات الحرجية غير الخشبية ضمن استراتيجية التخفيف من حدة الفقر، فمن اللازم مناقشة عدد من القضايا بعناية، ومنها مراعاة العدالة في اقتسام المنافع المرتبة عليها.

إدارة الغابات وصيانتها وتنميتها المستدامة

الإدارة المستدامة للغابات ومنهاج النظام البيئي: ركزت المناقشات التي جرت بشأن الغابات على المستوى الدولي في الفترة الأخيرة على مدى تماثل تطبيق مبدأ الإدارة المستدامة للغابات، كما هو مبين في "المبادئ الحرجية" التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ومنهاج النظام البيئي، كما هو مبين في اتفاقية التنوع البيولوجي، وكما هو مُطبّق على قطاع الغابات، وكيف يمكن التوفيق بين العناصر غير المتماثلة في حالة عدم التماثل. وتكشف المقارنة بين المبادئ التي يقوم عليها المفهومان عن وجود اختلافات طفيفة بالإضافة إلى أن مفهوم الإدارة المستدامة للغابات يتناول فقط نوع النظام البيئي بشكل عام – الغابات – بينما يتناول منهاج النظام البيئي مجموعة من النظم البيئية. ويمكن أن يؤدي الدمج بين إدارة الغابات ومنهاج النظام البيئي إلى استخدام المؤشرات ذاتها في عمليات الرصد وإعداد تقارير المتابعة، مما يقلل من أعباء إعداد التقارير بالنسبة للبلدان. كذلك يمكن أن يؤدي الدمج إلى مزيد من التنسيق في وضع السياسات والتخطيط وإلى تحسين تقاسم المعلومات والخبرات من أجل تحسين الممارسات المطبقة في قطاع الغابات. وبدلا من مواصلة الحوار، ينبغي أن تركز الجهود في الوقت الحاضر على التنفيذ والاستفادة من تطبيق أفضل الممارسات والأدوات ورصد التقدم.

إحياء المناطق الحرجية: هناك إدراك متزايد بأنه بالإضافة إلى المناهج التقليدية المتبعة في الإدارة المستدامة للغابات وصيانتها للحد من الخسائر في قطاع الغابات، فمن الضروري أيضاً إحياء المناطق المتدهورة على مستوى القطاع حتى يظل القطاع سليماً ومنتجاً، مع المحافظة على ثرائه من الناحية البيولوجية في المدى البعيد. ومنذ الشروع في الشراكة العالمية من أجل تجديد قطاع الغابات في مارس/آذار ٢٠٠٣ تعكف المنظمات والحكومات على دراسة هذا المفهوم كمفهوم مُكمل لإدارة وحماية الموارد الحرجية. وعلى الرغم من أن هذه الفكرة ليست بالفكرة الجديدة، يكمن عنصر الجدة في التعامل مع الموازنات على مستوى القطاع، ورفضه– على أساس عملي– للإصرار على إعادة أوضاع الغابات المعدلة إلى حالتها الأصلية. وإحياء قطاع الغابات يجري تنفيذه على أساس الافتراض بأن تحسين تدفق السلع والخدمات الحرجية يتطلب الموازنة بين ظروف المعيشة وحماية الطبيعة، وأن ذلك يتحقق في أفضل صورة إذا كان قطاع الغابات يؤدي جميع وظائفه بطريقة حيوية.

الغابات والسياحة البيئية: يركز الجانب الأكبر من السياحة الطبيعية والسياحة البيئية على الغابات – ابتداء من مشاهدة الطيور إلى السير بين الأشجار وفي مسالك الغابات واستطلاع الحياة البرية – وعلى أن الغابات يمكن أن توفر منافع لا يُستهان بها على المستويين المحلي والقطري. وتوفر السياحة الطبيعية والبيئية حافزاً على حماية الغابات والحياة البرية وكوسيلة تمكن السكان من تحقيق الدخل دون استنزاف للموارد. وإذا أمكن إدارة السياحة البيئية بالشكل المناسب، يمكنها أن تساعد على إيجاد فرص للعمل للمجتمعات المحلية التي لا توجد أمامها فرص بديلة للمعيشة. ومع ذلك، فقد دلت الدراسات الأخيرة على أن بعض أشكال السياحة البيئية، التي كان من المعتقد أنها غير ضارة، تُعرض الحياة البرية للإجهاد، وتربك أنماط التربية وتؤدي إلى تغيير سلوك الحيوانات البرية. ويحدد تقرير حالة الغابات في العالم ٢٠٠٥ بعض الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسياحة البيئية ويشير إلى أن ازدهارها في الفترة الأخيرة سوف تترتب عليه تحديات وفرص جديدة بالنسبة للإدارة المستدامة للغابات في أنحاء العالم.

الأمن البيولوجي وأنواع أشجار الغابات الدخيلة: أدى القلق بشأن الآثار السلبية المحتملة لدخول أنواع جديدة من الأشجار، وحدوث تغيرات في التربية وتغيرات وراثية، إلى زيادة الاهتمام بالحاجة إلى وضع أطر تنظيمية وسياسات لإدارة المخاطر. فإدخال أنواع جديدة من أشجار الغابات يمكن أن يساعد في دعم الاقتصاديات القطرية والمحلية، وأن يكون ذا قيمة كبيرة للبيئة والمجتمع. ومع ذلك، فعندما لا تكون هناك مراعاة كافية لكافة الاعتبارات قبل إدخال هذه الأنواع، وعندما تُهمِل الجهات المعنية إدارة هذه المواقع، قد تغزو الأنواع الجديدة المناطق المجاورة مما يتسبب في العديد من المشاكل. وعلاوة على ذلك، فمع ازدياد التجارة العالمية، ومع زيادة تنقل الأفراد واتساع مهام إدارات الحجر الزراعي، من المتوقع أن تزداد حالات الدخول العرضي لأنواع الأشجار الجديدة. وتعد المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها وزيادة المعرفة بالآثار الاقتصادية والبيئية من الأمور شديدة الأهمية في تقييم المخاطر.

التكنولوجيا الحيوية في مجال الغابات: يتركز معظم البحوث في مجال التكنولوجيا الحيوية الحرجية على الجوانب البيولوجية لأنواع أشجار الغابات وتنوعها، وعلى العشائر والأفراد أو على عمليات الإكثار، وليس على التعديل الوراثي. وأكثر من ثُلثي الأنشطة التي تتناول التنوع الوراثي وعمليات الانتخاب القائمة على الوسم يتم تنفيذها في أوروبا وأمريكا الشمالية، بينما يتم تنفيذ نسبة ٣٨ في المائة من برامج البحوث التي تستخدم تكنولوجيا الإكثار المتقدمة في آسيا. ويتم الجانب الأكبر من البحوث على التعديل الوراثي في مجال الغابات في البلدان المتقدمة. وعلى الرغم من أن أدوات التعديل الوراثي في الغابات مماثلة في معظمها للأدوات المستخدمة في الزراعة، تختلف المفاهيم والتطبيقات فيما يخص أشجار الغابات بسبب الجوانب الاجتماعية والثقافية والبيئية للغابات، ولأن أشجار الغابات لم يتم استزراعها إلا في الفترة الأخيرة على خلاف معظم أنواع المحاصيل الزراعية. ولتحسين المعلومات في هذا المجال، تعكف المنظمة في الوقت الحاضر على إجراء أول عرض شامل عن التكنولوجيا الحيوية في مجال الغابات.

الحرائق التي تشب في الأراضي البرية: مازالت الحرائق الخارجة عن السيطرة في الغابات، والأراضي الأخرى التي تكسوها الأشجار وغيرها من الأراضي – التي يُشار إليها عموماً بالحرائق التي تشب في الأراضي البرية – تودي بحياة الأفراد، وتدمر أصولاً ذات قيمة كبيرة وتؤدي إلى انبعاث مُركبات تؤثر على تركيب الغلاف الجوي ووظائفه. إذ تصيب الحرائق ما بين ٣٠٠ و٤٠٠ مليون هكتار من الأراضي البرية سنوياً في أنحاء العالم، معظمها في إفريقيا. وعلى الرغم من أن مسؤولية إخماد هذه الحرائق تقع على البلدان التي تحدث فيها وعلى السلطات القطرية المعنية بمكافحة الحرائق، فإن التعامل معها بكفاءة يتطلب إبرام اتفاقيات بين الدول. ولتعزيز هذا النوع من التعاون، تعمل المنظمة وشركاؤها مع البلدان المعنية من أجل وضع آليات ثنائية ومتعددة الأطراف لهذا الغرض.

القضايا المؤسسية

اتجاهات الخصخصة في قطاع الغابات: كثيراً ما تلجأ الحكومات إلى تدابير الخصخصة لتحسين الأداء الاقتصادي، وخصوصاً منذ نهاية سبعينات القرن العشرين. ومع ذلك، لم تكن الغابات بين أول الأصول التي تقررت خصخصتها، وهذا يرجع في جانب منه إلى الحساسيات المرتبطة بالسيادة وإلى وجود اعتراف متزايد بأهمية الغابات في حماية البيئة وتوفير الخدمات للمجتمع، وإلى زيادة إدراك المخاطر الكبيرة التي قد تترتب على ذلك، أو إلى قِلة المردود المتوقع من خصخصة الغابات. ومنذ التسعينات، أصبحت المياه والأراضي والغابات

من الأصول المطروحة للخصخصة. ولكن هذا الاتجاه غير ملحوظ بالنسبة للغابات الطبيعية بقدر ما هو ملحوظ بالنسبة للغابات الصناعية، وذلك باستثناء وسط وشرق أوروبا حيث تجري إعادة أراضي الغابات إلى أصحابها السابقين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كيانات من القطاع الخاص ومنظمات غير حكومية تتوسع في شراء أراضي الغابات أو الحصول عليها عن طريق عقود الامتياز بغرض حمايتها وصيانتها. ويستعرض تقرير حالة الغابات في العالم ٢٠٠٥ آخر الاتجاهات في مجال خصخصة الموارد الحرجية.

الاتجاهات في مجال إدارة الغابات: استجابة للمطالب العامة بزيادة المساءلة وزيادة المشاركة في اتخاذ القرارات، وتحسين الوفاء بالسلع والخدمات، بدأت الإدارات المركزية المعنية بالغابات تتوسع في تفويض السلطات للحكومات المحلية. وقد بدأت الإصلاحات الحديثة تغير طريقة إدارة الغابات وقطاعات الموارد الطبيعية الأخرى، مع التركيز على ضرورة إقامة الشراكات، وتقاسم المعلومات وتنسيق الأنشطة. كما أن التكنولوجيات الجديدة مثل التصوير والرصد الفضائيين، وكذلك نظم المعلومات الجغرافية ودعم اتخاذ القرار تساعد على تحسين أساليب الإدارة. وفي إطار هذه العملية، يجب توعية العاملين بكيفية التعامل مع الحقائق الجديدة وإتقان الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة. ويجب أيضاً اتخاذ الخطوات الكفيلة بحصول السلطات المعنية بكافة مستوياتها على المعلومات واكتساب المهارات اللازمة لأداء المهام المنوطة بها.

التقيد بالقوانين المنظمة لقطاع الغابات: تواصل الحكومات، بمساعدة المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص جهودها لزيادة التقيد بالقوانين المنظمة لقطاع الغابات. ويقوم معظم المبادرات في هذا الصدد على افتراض مؤداه أنه على الرغم من أهمية استراتيجيات الامتثال للقوانين، لم يعد بوسع هذه الاستراتيجيات أن تعتمد على أعمال الشرطة فقط، بل يجب أن تشمل الجهود أيضاً تنسيق السياسات والأطر القانونية؛ وتقديم حوافز للامتثال للقواعد واللوائح؛ وتحسين شروط العمل بالنسبة للمعنيين بتطبيق القوانين؛ وبرامج التعليم والتوعية؛ واستخدام تدابير السوق الوطنية والدولية للحد من التجارة في الموارد الحرجية التي يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة. ويستعرض تقرير حالة الغابات في العالم ٢٠٠٥ أهم الجهود التي بُذِلت في هذا الصدد حتى تاريخ صدوره.

الغابات وبروتوكول كيوتو: إن القواعد التي يتعين بموجبها على البلدان المتقدمة حصر استخداماتها للغابات والمنتجات الحرجية بما يلبي الالتزامات الخاصة بالحد من تغير المناخ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو، وتقديم التقارير بشأنها، معقدة كما أن تطبيقها يُحمّل تلك البلدان تكاليف باهظة. فمن الآن وحتى سنة ٢٠٠٨ – وهو موعد فترة التعهد الأولى – تواجه البلدان ثلاث مهام رئيسية فيما يتعلق بالتنفيذ: تنفيذ الالتزامات العامة؛ ورصد التغيرات التي تطرأ على مخزون الكربون في الغابات وتقديم تقارير بشأنها؛ وترجمة الالتزامات العامة المرتبطة بالحد من تغير المناخ إلى قوانين بعد دخول بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ. ويتطرق تقرير حالة الغابات في العالم ٢٠٠٥ إلى القضايا الأساسية مثل: من الذي يملك الكربون في الغابات والأشجار والمنتجات الخشبية؟

الحوار الدولي الخاص بالسياسات الحرجية

تناقش البلدان منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية قضايا السياسات الدولية الخاصة بالغابات في إطار منظومة الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، مر قطاع الغابات بالعديد من التغيرات. وقد ازداد، في الآونة الأخيرة، إدراك المساهمات التي تقدمها الغابات في مجال التنمية المستدامة؛ وتحسين التعاون في سلسلة من القضايا المعقدة؛ وزيادة مشاركة المجتمع المدني في اتخاذ القرارات. ومع ذلك، فإن تصاعد المطالبات بزيادة الجهود في مجال التنمية المستدامة للغابات يضغط على الوكالات القائمة بالتنفيذ وعلى كثير من البلدان النامية. كذلك، أصبحت الحكومات تشعر بالقلق إزاء تعدد وازدواجية الطلبات الخاصة بتقديم التقارير عن العمليات الدولية. وعلى الرغم من حدوث تطورات إيجابية، فإن إزالة الغابات وتجريدها مستمران، ومازالت الأنشطة الحرجية غير القانونية مثار مشاكل عويصة، مما يُحتم على المعنيين بالغابات وصانعي السياسات التعاون مع القطاعات الأخرى من أجل التوصل إلى حلول دائمة. وينبغي أن يستند أي حوار دولي في المستقبل بشأن الغابات على قاعدة واسعة من الخبراء الذين ينبغي الاستئناس بآرائهم، على أن يكون من بينهم خبراء قطاعات الزراعة وتنمية البنية الأساسية والطاقة والتعدين والنقل. فبعد نحو ١٣ سنة من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، يجب على البلدان إما أن تقرر

إعطاء عملية منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ولاية جديدة بآليات عمل جديدة، أو أن تقرر أن الحوار بين الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي للغابات ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات استنفد أغراضه وأن الوقت حان لمنتديات وأدوات وعمليات أخرى لشغل الفراغ.

المؤتمر العالمي الثاني عشر للحراجة: برعاية مشتركة من منظمة الأغذية والزراعة وحكومة كندا، استضافت حكومة كندا، ونظمت المؤتمر العالمي الثاني عشر للحراجة بمدينة كيبيك في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣. وقد شارك في المؤتمر نحو ٤٠٠٠ مشارك من ١٤٠ بلداً، ناقشوا الموضوعات المطروحة تحت شعار "الغابات مصدر للحياة"، في إطار ثلاثة مجالات هي: الغابات من أجل السكان؛ والغابات من أجل الكرة الأرضية؛ والوئام بين السكان والغابات. ويجمل تقرير حالة الغابات في العالم ٢٠٠٥ النتائج الرئيسية التي أسفر عنها المؤتمر العالمي الثاني عشر للحراجةذ بيان ختامي يتضمن الرؤية والاستراتيجيات والإجراءات اللازم اتخاذها لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات في أنحاء العالم. ويدعو المؤتمر البلدان والمنظمات إلى مواصلة العمل على تحقيق الأهداف التي ينص عليها البيان والترويج لها في القطاعات الأخرى.

بعض القضايا الراهنة في قطاع الغابات

تعزيز المنافع الاقتصادية المستمدة من الغابات: الفرص والتحديات المتغيرة

على الرغم من أن الوعي ازداد كثيراً في السنوات الأخيرة بالمساهمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للغابات واستغلالها، مازالت الاستثمارات منخفضة في قطاع الغابات ومازالت الدخول التي تحققها منخفضة. فنظراً لقِلة فرص العمل في قطاع الغابات ونظراً لضآلة حصتها في الدخل القومي، يعطي صانعو السياسات أولوية منخفضة لقطاع الغابات في مواجهة الطلبات المتنافسة على الميزانيات المحدودة. وفي المقابل، تُبذل المحاولات من أجل تثمين جميع المنتجات والخدمات، وخصوصاً ما يتصل منها بالبيئة. كما تبذل جهود من أجل إيجاد آليات مبتكرة للتمويل وإيجاد أسواق للخدمات التي توفرها الغابات كي يمكن زيادة الدخل وتشجيع الاستثمار في الإدارة المستدامة للغابات. ويستعرض تقرير حالة الغابات في العالم ٢٠٠٥ الطرق التي تلجأ إليها المجتمعات المحلية والحكومات والقطاع الخاص من أجل زيادة المنافع الاقتصادية المستمدة من الغابات. كما يحدد التقرير القضايا التي يجب معالجتها لجعل الإدارة المستدامة للغابات مجزية من الناحية الاقتصادية.

تحقيق المنافع الاقتصادية للحراجة الزراعية

تعد زراعة الأشجار جنباً إلى جنب مع زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات الزراعية من الممارسات القديمة. ومع ذلك، فقد أسهم عدد من العوامل في زيادة الاهتمام بالحراجة الزراعية منذ سبعينات القرن العشرين: تدهور الأوضاع الاقتصادية في الكثير من أنحاء العالم النامي؛ والتوسع في إزالة الغابات بالمناطق المدارية؛ وتدهور الأراضي وقِلتها بسبب الضغوط السكانية؛ والاهتمام المتزايد بالنظم الزراعية وبزراعة المحاصيل بين الأشجار والاهتمام بالبيئة. ويحدد تقرير حالة الغابات في العالم ٢٠٠٥ مزايا الحراجة الزراعية ، ويوضح المنافع التي يمكن أن تعود على المزارعين وعلى المجتمع، كما يحدد العوامل التي تؤثر على الأداء. ويشير التقرير إلى أن من اللازم إجراء الكثير من البحوث من أجل تحديد العائد الكامل للحراجة الزراعية ، والترويج للتوسع فيها، وتقدير الآثار المترتبة على مختلف السياسات والموازنة بين الاستخدامات المختلفة. وينبغي زيادة الاهتمام بتحديد أفضل الممارسات التي تلبي احتياجات النساء والفقراء، وكذلك بكيفية تكرار التجارب الناجحة على نطاق واسع للوصول إلى عدد أكبر من الأسر.

اقتصاديات الطاقة المستمدة من الأخشاب

ازدادت أهمية السياسات التي تشجع على استخدام الطاقة المتجددة، خلال العقد الماضي، للمساعدة في تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة غير المتجددة مثل أنواع الوقود الأحفوري، وكجزء من استراتيجيات التعامل مع ارتفاع معدلات الإحترار العالمي. ومازالت الطاقة المستمدة من الأخشاب هي أهم مصدر للطاقة لأكثر من ملياري نسمة في البلدان النامية. كذلك، فمن المرجح أن تزداد أهمية الطاقة المستمدة من الأخشاب في البلدان المتقدمة خلال السنوات العشرين المقبلة كجزء من

الجهود التي تبذل للترويج لاستخدام الطاقة المتجددة. ويحدد تقرير حالة الغابات في العالم ٢٠٠٥ الاعتبارات الرئيسية التي ينبغي مراعاتها في وضع البرامج والسياسات في المستقبل، بما في ذلك الحاجة إلى مراعاة القوى الاقتصادية المعقدة التي تؤثر على استهلاك وإنتاج الطاقة المستمدة من الأخشاب. وبالإضافة إلى ذلك، يستعرض التقرير كيف يمكن للبلدان تطوير قطاع الطاقة المستمدة من الأخشاب لتلبية الأهداف والأغراض الواسعة في مجال السياسات.

الإجراءات الجمركية وغير الجمركية في تجارة المنتجات الحرجية

يؤدي الشعور بالقلق إزاء تدهور الغابات وفقدان الغطاء الحرجي إلى زيادة الضغوط على الحكومات وعلى القطاع الخاص والمنظمات الدولية لكي لا تُغفل التفاعل بين التجارة والبيئة، وخصوصاً علاقتهما بالإدارة المستدامة للغابات. وعلى الرغم من إتساع التجارة العالمية في منتجات الغابات، فإنها تتأثر بالإجراءات التجارية التي تختلف كثيراً بحسب نوع المنتجات، وبحسب المناطق والبلدان، بما في ذلك التعريفات الجمركية على الواردات، والقيود المفروضة على الصادرات، والمستويات التقنية للمنتجات، وتدابير الصحة والصحة النباتية والمعايير البيئية والاجتماعية – مثل إصدار الشهادات ووضع بيانات المواصفات على المنتجات. وقد أشارت المناقشات الدولية التي جرت في الفترة الأخيرة إلى أن التجارة يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي وتأثير سلبي على الإدارة المستدامة للغابات، وبالتالي أوصت البلدان بأن تقوم برصد تأثير السياسات التجارية بمزيد من الدقة. وفي محاولة لتنويع منتجاتها الحرجية، يتعين على البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة التحول أن تحدد الحوافز التي يمكن تقديمها على المستوى القطري، مستفيدة في ذلك من التجارب الناجحة في وضع السياسات القطرية مع التقيد في نفس الوقت بالقواعد التجارية. وتساعد الخطط الخاصة بتوثيق إدارة الغابات ووضع بيانات المواصفات على المنتجات الحرجية في تحسين التفاعل بين التجارة وإدارة الغابات، حتى على الرغم من استمرار الشكاوى فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق وحصص الأسواق، وخصوصاً بالنسبة للمنتجات الحرجية من المناطق المدارية. ويجري تغيير التدابير التجارية وتعديلها بما يستجيب للأوضاع الخاصة فيما يتعلق بالإنتاج والأسواق، مع بقاء هذه التدابير في حدود الاتفاقيات التجارية العالمية والإقليمية. أما الأوضاع التي تنشأ من المخاوف المرتبطة باستدامة قطاع الغابات فسوف تظل تخضع للتقييم في إطار الالتزامات التجارية الخاصة التي تنص عليها الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف والقواعد التجارية العالمية والإقليمية.

الغابات والحرب، الغابات والسلم

ومن قبيل التعرف على كنه المصادمات الرئيسية التي وقعت في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، يتفحص تقرير حالة الغابات في العالم ٢٠٠٥ أسباب الكثير من الصراعات العنيفة بالمناطق التي تكسوها الغابات. ويحدد التقرير ملامح المنازعات المسلحة الأخيرة وعلاقتها بالغابات، كما يستعرض القضايا المرتبطة بأوضاع ما بعد الصراع، ويقدم استراتيجية للعمل. وتوفر الغابات أماكن منعزلة يستطيع المتمردون الاختباء فيها كما توفر لهم موارد طبيعية قيمة لتمويل أنشطتهم. كذلك قد يزاول المتمردون أنشطة غير قانونية مربحة، مثل زراعة المحاصيل غير المصرح بزراعتها والتهريب. وقد يلجأ السكان إلى استخدام العنف من أجل فرض سيطرتهم على الموارد الطبيعية أو لأنهم يشعرون بالإهمال وسوء المعاملة. وكثيراً ما تتغير هذه الأسباب مع مرور الوقت وكثيراً ما تقترن الجوانب السياسية أو الدينية أو العرقية بدوافع شخصية مثل الرغبة في تحقيق الدخل أو الثروة أو الانتقام أو الأمن أو الولاء لأفراد معينين. ويجب أن تبدأ الجهود التي تُبذل لإقرار السلم في المناطق الحرجية بإزالة أسباب الصراع قبل نشوبه. ويمكن أن تكون للأعمال العدائية المسلحة آثار سلبية وآثار إيجابية على الغابات. ومع ذلك، فإن أوضاع ما بعد الصراع في البلدان التي توجد بها مساحات كبيرة من الغابات تمثل على الدوام تقريباً أخطاراً شديدة على الغابات. فالسلام يتطلب استثمارات من أجل تحسين إدارة الحكم وتحسين الظروف المعيشية بالمناطق النائية والمناطق الجبلية لكي لا تتحول إلى أماكن لازدهار أعمال العنف. وعندئذ، فقط، يمكن أن تعود للغابات أهميتها الحقيقية في مجال المساهمة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية التي يمكن أن تحُققها من أجل رفع مستوى معيشة السكان الذين يعتمدون عليها.◆